الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
UNIVERSITé CHADLI BEN DJEDID – EL TAREF
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences econimiques. Comercial et gestion

الرقم التسلسلي:.....

القسم: العلوم الاقتصادية السنة الجامعية 2022/2021

مذكرة مقدمة تحت عنوان إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

التنمية المستدامة واستراتيجية تطبيقها في الجزائر

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:
جبايلي شوقي

تحت إشراف
الاستاذ: أوسياف عمار

إهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط

وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي واعانني ولو باليسر

الوالدين أطال الله في عمرهما والأهل والأصدقاء والأساتذة المبجلين

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا على انجاز هذا العمل على أداء هذا الواجب

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات وأخص بالذكر الأستاذ المشرف أوسياف عمار الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة التي كانت عون لي في اتمام هذا البحث.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
إهداء	02
الشكر والعرفان	03
فهرس المحتويات	05-04
مقدمة	07-06
الفصل الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة	13-09
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	10
أولا: مفهوم التنمية المستدامة	10
المبحث الثاني: خصائص التنمية المستدامة	11
المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة	14-12
المبحث الرابع: نظريات التنمية المستدامة	22-14
المبحث الخامس : مبادئ التنمية المستدامة	31-23
المبحث السادس : مستويات التنمية المستدامة	32
المبحث السابع : أبعاد التنمية المستدامة	35-33
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي وآليات تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة	36
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	38-36
المبحث الثاني خيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر	45 -39
المبحث الثالث: آليات تفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحسين التنمية	51-46
المبحث الرابع: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	53-52
المبحث الخامس : واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي	54
المبحث السادس : واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي	61-54
خاتمة	63-62
المراجع و المصادر	70-67

مقدمة

مقدمة :

التنميةالمستدامةهيقدرةالدولةعلىزيادةالمواردالمختلفةمنمواردبشريةواقتصاديةوطبيعيةوا جتماعيةوتدعيمهابهدفتحقيقنتائجأعلىللإنتاجلتلبيةالاحتياجاتالأساسيةلغالبيةمواطنيها،وتمكي نهممنتقديممطالبهموحقوقهمإلىالحكومات،ويطبقمفهومالتنميةالمستدامةعلىالصعيدالشعبيوا لمجتمعي،أنهيطبقأيضاعلىصعيدالافرادبمعنىتنميةالفردلنفسهبنفسه،وتطويرقدراتهالمعرفية والثقافيةوالانتاجيةواثرائهابمايتناسبمعمتطلباتالحياةالمدنيةالحديثةأناالاحاطةبقضاياامثلالتنم يةالمستدامةهوأمرمهموضروريفياستيعابجزءكبيرمنمفهومالتنميةالواسع.

ويشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول بحيث تسمح بمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة الى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي الوصول الى الرفاهية الاقتصادية.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية.

لقد سمحت الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، الا أنها مازالت تواجه عدة تحديات.

الاشكالية

ماهي استراتيجية تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر ؟

الفرضيات

المشكلة الأساسية التي تواجه الجزائر هي الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقتضي ايجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود.

أهمية الدراسة

تمكن أهمية الدراسة في كونها تسمح بتشخيص التنمية المستدامة، بالإضافة الى معرفة مختلف التحديات والعقبات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

وماهي السياسات المتبعة لتحقيقها، وما هي المشاريع التنموية التي تنصب في اطار التنمية المستدامة، ومعرفة الحلول الواجب اتخادها لتجاوز المعوقات.

صعوبات البحث

تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئية.

الفصل الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة

الفصل الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامةالفصلالأول: السياقالتاريخيللتنميةالمستدامة

الفصل الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

تمهيد:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة[1] مفهوم يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة وقد عرف هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين فبمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم أجريت مناقشات في برنامج الامم للبيئة وفي مؤتمر العام الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة الحفاظ عليه بحيث تظل متاحة للاستعمال للمستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنية المستدامة الثلاثة حماية البيئة متمثلة في مصادر الثروة الطبيعية، لتحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التنمية الاجتماعية وفي ظل الحاجة لتقديم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة دولية للبيئة والتنمية (WCED).

وأصدرت اللجنة تقريرها عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك واشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة ووضع اقتراحات عن كيفية تطبيقها وعرفها على أساس أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن.

وعرف قمة الأرض والذي عقد في ريودي جانيرو من 3 إلأى يوليو 1992 اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الانسان والاقتصاد ونتجه للاستعمال الغير الرشيد كمصادر الثروة الطبيعية.

وقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة كما تم في شهر ديسمبر 1997 اقرار بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف إلى حد من انبعاث الغازات الدفينة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ومن جانب آخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جو هانز بورغ (جنوب افريقيا) بهدف التأكيد على الالزام الدولي لتحقيق التنمية المستدامة[2].

---

[1] تقرير الجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك،، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص77

[2] www.ecwa.org.ib/arabic/divisions/sdpd/main.asp

إذا فالتطور من فكرة بيئة الانسان إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 يرتكز على تقدم ووعي ناضجين ذلك أن علاقة بين الانسان والبيئة لا تقتصر على آثار رحالة البيئة على صحة الانسان إنما للعلاقة وجه آخر هو: أن البيئ هي خزان الموارد التي يحولها الانسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات.

المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة: هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد توجيهات الاستثمار ومناحي التنمية والتكنولوجيا وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من امكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته[1].

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها كذلك التوازن الذي يكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحاف على التكامل البيئي[2].

كما يمكن تعريفها أيضا حسب تعريف "W Rycklshaus" تلك العملية الي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[3].

وفي عام 1987 تم تعريف التنمية المستدامة من طرف الجنة الدولية للتنمية والبيئة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتاجاتها"[4].

كما يعرفها "Edward bunbies" بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة[5].

كما تعرف على أنها نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق

---

[1] مزريق عاشور، **"الإدارة البيئية ودورها الفعال في خلق الانتاج وتحقيق التمية المستدامة في الدول الفرنسية"**، وقة بحث

[2] فهد الخطيب، **" اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشراف الإدارة**، 2000،ص220

[3] عشان محمد غنيم وماجدة أحمد أو زنط، **"التنمية المستديمة وفلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"**، ط1، دار الهناء، عمان

[4] سمير خيري مرسي غانم ،**" معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي "**، المملكة العربية السعودية، 2006، ص2

[5] جمعون نوال، **" دور التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004، ص29

انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية الغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها[1].

المبحث الثاني: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية خلا التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها:

- التنمية المستدامة تعني احداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.

أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة وتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي حاجات الحاضر والمستقبل فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية .
- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها الحساسة في عملية اتخاذ القرار.
- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عاكسي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في ادراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.
- للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشد.
- التنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال اليات فعالة ومبادئ تقدم عليها.
- التنمية المستدامة طرق عقلانية لاستعمال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
- وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة توافقية لتحقق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال آلياتها وما تحتويه والتي تتلخص في[2]:

---

[1] كمال رزيق، " **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم والديمقراطية**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد25، نوفمبر 2006، ص3

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص30-31

1-تحقيق حيلة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمة وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والروي يكون بشكل مقبول ديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية أن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام فنظافة البيئة أساس حياة الانسان، فحياة البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.

3- تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكل والمخاطر البيئية التي تحدث فالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد الحلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة.

4- وكذلك تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارذ بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

5-ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع وذلك بإستغلالها كما يحقق تنمية الأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكزن له آثار سلبية على المجتمع.

6-احداث تغير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئية الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

على اعتبار التنمية المستدامة تتمحور حول الانسان، فيجب المحافظة على البيئة التي تعتبر فيها فالهدف الرئيسي فيها هو اجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على البيئة.

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة طويلة المدى، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية السياسية الثقافية والبيئة وإن كانت غايتها الانسان، إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي تعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة[1].

[1] محمد مصطفى الأسعد، **"التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث"**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص22

حيث نموذج التنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغابة لثراء الحياة البشرية[1].

من هنا نستنبط أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أهداف أساسية أنها : تنمية موالية للنا، موالية لفرص العمل وللطبيعة.

تنمية موالية للناس ولفرص العمل:

يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الألماني التنمية البشرية المستدامة:

هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب بل توزع عائدته بشكل عادل أيضا. وهي تحدد البيئة التي تديرها وتمكن الناس بدل تهميشهم توسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم[2].

أن هدف نموذج التنمية المستدامة يقدر التنمية المستدامة بقدر الحياة البشرية في حد ذاتها فهو لا يقدر الحياة لمجرد الناس تمكنهم اناج سلع مادية، مهما كان ذلك أمرا هاما، ولا يقدر حياة شخص طا أكثر من تقدير لحياة شخص آخر.

تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها. إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى تمكنهم العمل على نحو منتج وأخلاق.

والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيع واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها وأكثر اشكال المشاركة في سوق الفرص منه هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة[3].

إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الأنصاف داخل الجيل الواحد والأنصاف فيها بين الأجيال مما يمكن جميع الأجيال، الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة لفصل توظيف، ولكنها لا تتجامل التوزيع الفعلي للفرص الحالية، إذ سيكون من الغريب أن ننشغل

انشغالا بالغا برفاه الأجيال المقبلة ،" التي لم تولد بعد" بينما نتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم ومع ذلك فحقيقة الأمر هي إنه أيا من هذين الهدفين لا ينال اليوم ما يستحقه من أولية[4].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الأماني، تقرير التنمية البشرية للعام 1994، أبعاد جديدة البشري

[2] مرجع نفسه،ص19

[3] محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص24

[4] برنامج الأمم المتحدة الألماني، تقرير التنمية البشرية العام 1999ص14

الأحياء الآن هم الذين يجب عليهم أن لا يفرطوا بحقوق واهتمامات الأجيال القادمة[1].

ولذلك قد يكون القيام بعملية إعادة تشكيل كبيرة لتوزيع الدخل في العام ولا نشاط انتاجه واستهلاكه شرط مسبق ضروريا، حيث يقوم هذا المنهج على أساس أن هدف التنمية ليس تحقيق نمو اقصادي فقط ولكن لابد من الاهتمام بتزيع فوائد النمو توزيعا عادلا بالاضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عمليات التنمية باعتبارها أداة وهدف عمليات التنمية.

المبحث الرابع: نظريات التنمية المستدامة

في ظل مفاهيم التنمية المستدامة، ظهرت آراء متعددة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع.

1.النظرية الداعية للأولوية البيئية من بين هذه النظريات:

1.1نظرية GAYA[2]: بالنسبة لجميس لوفلوك مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حيا ضخما قادر على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الانسان، فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لايعد إلا جزءا منها، ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة، كما ترى GAYAأيضا أن المعايير الايكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. نظرية حقوق الكائنات غير الانسانية Deep ecology : تفترض هذه النظرية كسبقتها أولوية الطبيعة على الانسان، وقام أندوليويوك وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا[3].

3.1. النظرية المتشائمة: في عام1798 نشر توماس Thomas Malthus مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، وكان يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية ، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

4.1.النظرية المتفائلة[4]: من الاقتصادين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما، وعلى سبيل المثال جون ستوارتاميل JOHN STAUART Mill الدي رأى أنه في حين الموارد الطبيعية المحدودة

---

[1] د.صابرى نصر العجمي، **"الأبعاد البيئية للتنمية"** المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1992، ص23

[2] Beat burgenmrier :economie fr developpement durable : de boech.2 edition. Belgique.2005.p195

[3] Beat burgenmrier :economie fr developpement durable.op.cit.p196

[4] محمد حامد دويدار وآخرون، **" أصول علم الاقتصاد السياسي"**، الدار الجامعية بيروت 1988، ص57-58

أوالناضجة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الانتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العام خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القديمة.

5.1. الحركة الأمريكية المحافظة[1]: (1890-1920): لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theodore Rosevelt ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الايدولوجي ي الو.م.أ خلال فترة ما بين عامي 1890 و1920 حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي وإن الاسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضجة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.

6.1.نظرية النضوج[2]: كان أهانسن Ahansen هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العامية الثانية، ويؤكد أنه لن يكون التقدم الاقتصادي على المدى الطويل إلا نارا من القش سريعة الانطفاء، ولقد كان من حسن حظ البشرية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على أنها نوع من الاكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار، الكهرباء) غذت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته، ومع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الانسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها وأن تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح اقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الابداع بالوتيرة ذاتها، فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج.

7.1. دراسة برانت ومورس (1963)[3]: في دراسة عن الندرة النمو الاقتصاديأعدها اثنان من الاقتصاديين الامريكيين هما برافت ومورس، كانت النتائج مدهشة إلى حد كبير حيث أكد أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الانتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال فترة 1870-1957 ويمكن بتبرير هذه النتائج حسب الاقتصادين على أساس أن التقدم التكنولوجي يرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية.

8.1. نظرية الحالة الثابتة المستقرة[4]: في الستينيات برز مصطلح " الحد المطلق" من جديد ولكن بزعامة الديمغرافيين والطاقويين، هذه المرة حيث قامت مجموعة منالعلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى ايقافه هو السبيل الوحيد لثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.

9.1. نظرية حدود النمو لنادي روما

---

[1]فاطمة أحمد، **الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك"**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، أوت 2006، ص8،7.

[2] ريموند ريشجناج سيلقن أوخر، **التنمية ضفر**، ترجمة سمام شرين- منشورات وزارة والارشاد القوس 1978،ص50

[3]فاطمة أحمد حسن ، مرجع سابق ص14

[4]Toladidia thombiano. Economie de l environement et ressources naturelles. Lharmattan. Avril 2008p42

بعد مرور ما يقارب من تسع سنوات فقط على ،لان دراسة برانت ومورس وفي عام 1972 أعلن ناري روما تقرير " حدود النمو" وحيث تم اعداد هذا التقرير باستخدام أجهزة متطورة للمحاسب الآلي واعتماد على طريقة جديدة أن ذلك في النمذجة سميت بطريقة "تحليل النظم"، قدم هذا التقرير نموذجا جديدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي السكان، الغاء، التصنيع، الموارد الناضجة والثلوت، وقد كانت التنبؤات التي توصل إليها التقرير مفرطة في التشاؤم حيث تنبأ بأن مستقبل معدلات النمو سكا العالم والانتاج الغذائي ودرجة التصنيع سوف تنمو في البداية بشكل Exponentally إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم، وسوف حدث هذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العامي إلى الحدود الطبيعية له في استخدام الموارد الناضجة، والانتاج الزراعي والثلوت المفرط، كما تنبأ التقرير أيضا نحو احدى عشرة معدن قبل نهاية هذا القرن، ومن تلك المعادن: البترول، الغاز الطبيعي، النحاس، الذهب، الرصاص، الفضة، الزنك والقصدير، وفي عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم "نظرية حدود النمو" وكان أهم مضمون تلك النظرية ما يلي:

1 – إنه إذا استمرت النمو الحالية في كل من السكان وإنتاج الغذاء والتصنيع واستنفاذ الموارد الطبيعية الناضجة فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود النمو فوق كوكب الأرض

في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر.

2-يمكن تلاقي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.

3-مضمون ذلك أن تستبدل الدول هدف النمو الذي تنبهر به هدفا آخر وهو صدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضجة منها، ولن يأتي ذلك إلا بوضع "حدود للنمو" .

ومن واقع تطور عدد السكان في العام وكذلك الانتاج الصناعي سواء على مستوى كل دولة صناعية على حدة أو على مستوى العالم الصناعي ككل، يؤكد أنصار هذه النظرية أن كلا من عدد سكان والانتاج الصناعي ينمو نموا كبيرا وهذا النمو الكبير للإنتاج الصناعي هو الذي يفسر التراكم الرأس مالي المتزايد في الدول المتقدمة واتساع فجوة بينهما وبين الدول النامية، إلا أن الواقع العملي قد اثبت بعد ذلك فشل تلك التنبؤات، ومن أهم دلائل على ذلك ارتفاع معدلات انتاج واحتياطات البترول حتى عام 1974، ومع ذلك فإن المناقشات حول الموارد البيئية ما زالت تتبنى هذا المنهج في التنبؤ، وقد اعترض العديد من الاقتصادين بقوة على هذه النظرية، ووجهوا إليها العديد من الانتقادات منها:

-إنها لم تقم على بيانات إحصائية محددة، حيث اعتمد صانعوا النظرية على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني الذي من الممكن أن تؤثر فيه عوامل أخرى.

-كما تجاهلت النظرية نظم الأسعار وتحركات اقتصاد السوق مما يمكن اعتباره امتدادا لأفكار مالتس.

مما تقدم يمكن ادراج النظريات والآراء التي دعت إلى الأولوية البيئية ضمن اتجاهان رئيسيان:

1-**نظرية ذات نزعة محافظة** والتي أصحابها إلى الحنين للطبيعة النقية العذراء, من هذا المنطق فهم ينادون باسبقية لطبيعة على الانسان والذي حسبها لايعد إلا جزءا بسيط منها.

2- **نظريات وآراء تبنت النظرة المتشائمة** فهي وإن اعترفت ضمنيا بضرورة مستوى معين من النمو الاقتصادي إلا أن افراط هؤلاء في التشاؤم حول محدودية الموارد الطبيعية. وما يهدد هذه الموارد من نمو في الطلب إضافة إلى عدم اقتناع هؤلاء بالدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة عمر الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة عموما.

2- **النظريات الداعية إلى الأولية الاقتصادية:**

من أجل القاء الضوء على التنمية المستدامة من وجهة النظرة الاقتصادية، من المهم أن نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة: النمو الاقتصادي، النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية.

-النمو الاقتصادي: هو زيادة حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

-التنمية الاقتصادية: هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي قهي تضم مفاهيم التنمية.

تحسين نوعية حياة السكان وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا تحسين المهارات والمعرفة والامكانيات والخيارات.

وهذا التعريف لا يتضمن الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق.

تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها وسنتعرض لأشهر النظريات في هذا المجال:

1-**نظرية تعديل السوق[1]:** ترى النظرية الاقتصادية الليبيرالية أن كل الظواهر التي يكمن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي، ومن المنطلق الموارد الطبيعية التي كان ينظر إليها على أنها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة، فالانتاج عبارة عن تحويل للموارد الطبيعية إلى سلع اقتصادية كذلك فإن الاستهلاك لا يعني فقط استخدام تلك السلع ولكن أيضا تحويلها إلى نفايات، ولم تم التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة نقدية كانت النتيجة أخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي، نفس الكلام ينطبق على الموارد الطبيعية كالماء والهواء التي كما سبقنا أشرنا اعتبرت مواد غير منتهية ومن ثم فقيمتها الاقتصادية منعدمة أي أنها عوامل خارجية لا يمكن أن تؤثر في سير العملية الاقتصادية لكن مارشال A.Marshal أكد أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصادين وقدم مفهوم "الاقتصاد الخارجي" ومنه بات لزاما أخذ المواد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وتناولها لمؤثرات فاعلة ما يتطلب بالتالي تعديل السوق.

[1] Michel bassend.mebzlsation crise ecologique et developpent durable. France.sn imprimeur2000.p99-100

2-نظرية الاستدخال لأرتور بيجو[1]A.pijou :

حيث يقترح خلال نوات العشرين أن تصبح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء انتاج واستهلاك بعض الموارد ومنها الموارد البيئية عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل الرسوم والمساعدات وتمثل هذه الرسوم تعويضات يدفعها المسؤولين عن النفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الملوثات المضرة بالبيئة إذ تكلف معالجتها مبالغ ماهة، وتخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة، وتكمن النماذج الاقتصادية مثلا تحديد المبلغ الأمثل للرسوم يدفعها كل شخص يلوث الجو، وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجه نحو إعادة استعمالها لمكافحة الثلوت.

3-نظرية حقوق الملكية لرونالد كواز[2]Ronald quoriaz:

ينتقد الخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو يقترح حلا أقل تشددا ليترك مجالا واسا لقوانين المنافسة، وينطلق من معاينة مفادها أن الموارد البيئية ليست ملكا لأحد، ويقول أنه إذا كانت قوانين الملكية واضحة، فإنه من الفائدة الاقتصادية ارغام الملوثين وضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصل إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث من الطرفين، ما يعاب على هذه النظرية هو افراطها في الاعتماد على السوق كآلية لحل المشكلات البيئية الناجمة عن عمليات التنمية.

4- نظرية الموارد الناضجة[3]:

قام الاقتصادي هارولد هوتيلينغ بنشر دراسته حول "اقتصاديات الموارد الناضجة" في عام 1931 وفي هذه الدراسة قام هوتيلينغ بناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضجة، وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل حيث أنه أول من أشار إلى خصائص الموارد الناضجة وضرورة أخذها من الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضج.

وتستند نظرية الموارد الناضجة والتي صاغها هوتيلينغ إلى فرض أساسي وهو أن ملاك المورد الناضج وهو يهدفون إلى تعظيم الثروة يحاولون إنتاج المورد بطريقة تعظم قيمته الحالية، ولتحقيق ذلك لابد وأن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضج واحدة في كل الفترات، وإلا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل انتاجهم من فترة إلى أخرى. وفي الحالات التي تضمن استخدام منتجات غير متجددة (ناضجة) كالبترول مثلا يمنع قرار انتاج برميل من البترول اليوم امكانية انتاج آخر في المستقبل، الواقع أن قرار الانتاج يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة، حيث ظان انتاج اليوم يمنع هذا النتاج في فترة أخرى في المستقبل ، ويجب على ملاك المورد الناضج أن يأخذوا في اعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند اتخاذ قرارهم بالانتاج.

---

[1] TaladidaThombiano op-cit p37

[2] Michel bassend. Op.cit. p35

[3] فاطمة أحمد، مرجع سابق، ص9

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن فكرة هوتيلينغ عن توصيف الموارد الناضجة تعني في جوهرها ضرورة مراعة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.

5-نظرية القيمة الاقتصادية الكلية:

جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيائية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر النجرة عنها، مثلا فحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية في الأرض وذلك بسبب عوامل انجراف التربة، تبدو هذه المقاربة مودة ومختزلة نظرا لطابعها النفعي ، انطلاقا من هذه المعاينة اقدم بعض علماء الاقتصاد إلى التنظير لمختلف التمثلات البيئية من طرف المجتمعات الانسانية ، دون أن نأخذ في الحسبان إلا ما هو ملحوظ في الطبيعة مثلا يؤدي قطع الأخشاب إلى كلفة مباشرة مرتبطة على سبيل المثال بمتعة المتنزهين والذي يمكن اعتباره قيمة في بعض المناطق وكلفة ايكولوجية مرتبطة بخسارة التنوع البيولوجي، يعاب على هذه المقاربة طرق الحساب المستعملة ففي أغلب الأحيان يتم اللجوء إلى طريقة القيم المعلنة بالتراضي للدفع أو العكس حيث يطلب من الناس حسب امكانياتهم المالية المساهمة في الحفاظ على البيئة أو تحديد ماهي امكانتهم في تقبل أو تحمل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة، فمعارضي هذه النظرية يرون أن الطريقة لا تعطي إلا قيمة تقريبية للطبيعة.

6-نظرية الاستقطاب العكسي[1]:

صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون Richardson الذي يرى أن عجلة التنمية الاقليمية في الدول النامية تمر في مرحليتين: الأولى استقطابية تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول او الانقلاب الاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم وقد حاول ريكاردسون ان يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسية وهي:

- مرحلة التحضر (الاستقطاب).
- مرحلة اللامركزية داخل اقليم المركز.
- مرحلة اللامركزية الاقليمية.

7- نظرية التحيز الحضري:

وضعها ميخائيل لبتون M. Lipten حاول من خلالها الإجابة على السؤال: لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ فليبقون في نظريته التحيز الحضري حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة

[1] د/ عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص68

الفقر من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيسي مع عدم اهمال الجوانب الاقتصادية، يرى لبتون ا، الصراع في العالم الناسي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال و المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صرع بين سكان الريف و سكان المدينة والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول أن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما يعكس اولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة والفاعلية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون انصاف وحنى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم.

يقول ليستر براون 1999 أننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الانسانية يقول براتراند راسلBerland rassel " علينا أن نتذكر انسانيتنا ما عداها، ويجب أن ندرك دائما بأن الثقافة هي حجر الزاوية في كل عمل انساني".

8- نظرية النظام العالمي[1]: يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الازدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة، وبعبارة عاطفية هم يدعون بأن على كثرة الغالبة فيها يدعوه العالم الثالث أن يعانون بحيث نتمكن نحن الغرب من أن نبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة ، وهكذا نرى أن بنية النظام العالمي المضبوطة وفق منطقا الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة، وأصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي إدعى بأن تكدس الثروة في أحد القطبين هو الوقت نفسه للشتاء وعذاب الكدح والأرفق والجهل والقسوة في القطب الآخر.

9- نظرية النمو الاقتصادي الأمثل[2]:

إن نظرية النمو الاقتصادي الأمثل في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي Frank Ramsey وطورها آخرون من بعده، هي نظرية شاملة لتصوير المنهج لنفعي، فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع امكانية أن السائر في منفعة أحد الأفراد لواحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة الفرد أو جيل آخر.

وهي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي عادة تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال ، ولقد واجه المنهج النفعي لاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز حيث برهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيد في تحسين وضع الفقر في المجتمع، فإذا كانت الرفاهية الاجتماعية يمكن صياغتها كدالة منافع الأفراد، وبذلك يكون فإن تعظيم الرفاهية الاجتماعية لابد أن تتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع، وهذه الدالة تكون حساسة فقط لأي زيادة أو انخفاض في منفعة أفقر أفراد المجتمع، ويعتقد رولز أنه ليس من الممكن في الوقت الحالي بأي حال من الاحوال أن

[1] د/جون بيليس و ستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة و نشر مركز الخليج للأحداث، 2004، ص266-267
[2] فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق، ص22-23

نعرف حدودا دقيقة لمعدلات الادخار اللازم الوصول إليها للوصول إلى معدل تراكم رأسمالي معين على اعتبار أن الرفاه يتحقق من خلال رفع معدلات الادخار اللازم الوصول إليها للوصول إلى معدل تراكم رأسمالي معين على اعتبار أن الرفاه تتحقق من خلال رفع معدلات التراكم الرأسمالي ورفع مستويات المدنية لابد أن يتم من خلال مشاركة كل الأجيال، ومن خلال هنا فإن عالم المنهج النفعي تقول أنه حتى فقراء الجيل الحالي لابد أن يقدموا تضحيات أكثر حيث أن تلك التضحيات سوف تؤدي إلى زيادة منافع فقراء الجيل القادم، وذلك حيث أنه من البديهي أن الخسائ في منفعة جيل من الأجيال لابد وأن توازي منافع جيل والعكس صحيح

[1]د/جون بيليس و ستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة و نشر مركز الخليج للأحداث، 2004، ص266-267

[1]فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق، ص22-23

المبحث الخامس :مبادئ التنمية المستدامة

توجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة بالإضافة إلى مستوياتها التي سنتطرق إليها

في هذا المطلب بالتفصيل.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة-

مع نهاية القرن 20 بدأت تتبلور عقيدة بيئية شاملة تبنها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على 10

مبادئ والتي هي في مجملها تعد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في التصور الجديد وهذه المبادئ هي:

1.تحديد الأولويات

إن خطورة المشكلة البيئية وندرة الموارد المائية أدى إلى التشدد في وضع الأولويات وإجراءات العلاج على مراحل إذ تم وضع خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية[1].

2.الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة ككلفة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية

استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية عن كمية بدأت التأكيد على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة (التشيك، الشيلي، المكسيك). إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة[2].

3.اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه

[1] Center for environment education, sustainable development an introducathon,2007,p21

[2] خبابة عبد الله، مداخلة بعنوان لتنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص04

كمنتجات فرعية لسياسات لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظـرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

4.استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك

حيث أن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق مثال على ذلك تقوم الدول النامية بفرض رسوم على الانبعاثات وتدفق النفايات أو رسـوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة للاستخراج[1].

5.الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

6.العمل مع القطاع الخاص

ضرورة تعامل الدولة بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإدخال أنظمة الإدارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

6.الاشتراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على تحديد الأولويات على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية غالبا ما يعملون على مراقبة المشاريع البيئية.
- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

8.توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل:(الحكومة، القطاع الخاص، منضمات

المجتمع) لتنفيذ تدابير وإجراءات من أجل التصدي لبعض القضايا البيئية.

[1] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولة لإشارات الثقافة، القاهرة، 2000، ص80

9.تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

فبوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف وذلك بإدخال تحسينات وتعديلات على تنظيم المنشآت من الداخل باستثمارات قليلة[1].

10.إدماج البيئة من البداية

أي العمل بمنطلق الوقاية خير من العلاج وذلك يحل المشكلة من أساسـها أي قبل وقوعها لأن الوقاية

تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضـرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية المراد إنشاؤها[2].

المبحث الأول: مبادئ التنمية المستدامة[3]:

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام، ذلك لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجد موارد مع استغلال بشكل عقلاني، وهذا ما أدى إلى ظهور مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وتتجلى في:

1- المبدأ الأول: استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية:

أسلوب النظم أو المنظمات من بين الشروط الأساسية لإعداد خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الانسانية أي المجتمع ماهي إلا جزء فرعي من النظام الكوني، أي تغيير يطرأ على محتوى أي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض، ويهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2-**المبدأ الثاني: مبدأ المسؤولية المشتركة:**

بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

3-**المبدأ الثالث: المشاركة الشعبية:**

[1]مرجع سابق، خبابة عبد الله، ص06

[2]شلابي عمار، طيار أحسن، إشكالية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص88

[3]عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، مرجع سابق، ص31

تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال متابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل (devlepment from below)ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي، فالاقليمي فالوطني.

4-المبدأ الرابع: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصاددية :

وذلك من خلال استغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب.

5-المبدأ الخامس: مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية:

بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون اهمال حاجات الأجيال المقبلة.

6-المبدأ السادس: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية:

7-المبدأ السابع: مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الانتاج والاستثمار والاستهلاك.

8- المبدأ الثامن: لتحقيق تنمية مستدامة ومستوى معيشي جيد لجميع الأفراد فإنه يجب على الدول إزالة الأنماط غير المستدامة في الانتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديمغرافية المناسبة.

المبحث السادس : مستويات التنمية المستدامة

يمكن التفريق بين مستويين رئيسيين للتنمية المستدامة هما محل نقاش لدى عديد المفكرين، ، لذا فمن

الأجدر التطرق لهما في الآتي:

1.الاستدامة القوية

تعني فكرة الاستدامة القوية إمكانية التوسع نحو الخارج في النشاطات التنموية الاقتصادية والاجتماعية

لكن وفق الحدود الطبيعية أو البيئية وذلك لضمان وجود استمرارية لعملية التنمية.

إن الاستمرار في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية (الانسانية) على المدى البعيد، لن يكون إذا هناك

ضرر كبير بالبيئة أو الطبيعة التي توفر الموارد العادية والطبيعية.

والاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال من مستويات رأس المال (طبيعي، مالي، أو تكنولوجي)

فهي تسعى إلى الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال عند مستواها الأصلي كل على حدا، فهي تعد مكملة لبعضها البعض لا بدائل[1].

2.الاستدامة الضعيفة

على العكس يفترض مستوى الاستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على

حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت. رأس المال (الطبيعي + التكنولوجي +بشري + مالي) ثابت.

والاستدامة الضعيفة تعني ان هناك توسعا في نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد غير متجددة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية، والبحث على حلول لمشاكل نفاذ الموارد أو التلوث، كما أن الاستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأعلى دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال وبالتالي فهي تعتبر من هذه المكونات لرأس المال تعد بدائل لبعضها البعض بالنسبة لمستويات الأنشطة الحالية والموارد المتاح[2].

المبحث السابع : أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

هناك إجماع على أن التنمية المستدامة العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا

ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد للتنمية، ومن أجل معرفة أثر أي سياسة يجب وضع مؤشرات خاصة بها تقيس مدى تحقيق أهدافها، فلقد واجهة التنمية المستدامة مجموعة من الصعوبات ولكن وجدت لها حلول لتفادي الصعوبات، وسنبين أيضا علاقتها بالمحاسبة البيئية.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد متكاملة، ومترابطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد البيئي البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن

[1] مؤيد عبد الله حامد، **البيئة والاتفاقيات الدولية**، دار الكتاب الجامعي للنشر، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص128

[2] رياض ربعي، **موارد الطاقة والتنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012، ص29

وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد فإذا لم يتوفر بعد واحد لن يتحقق شرط الاستدامة ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1.البعد البيئي ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

قاعدة المدخلات: وتشمل

-مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.

-مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

2.البعد الاقتصادي: ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في

العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

وأكبر مثال على ذلك الدول الصناعية في الشمال، فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

أما البلدان الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن الأمثلة الدالة على هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال OECD أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ويندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية.

[1] نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة، 2012، ص ص19، 20

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.

3.البعد الاجتماعي يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة ويحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

- تثبيت النمو السكاني.
- أهمية توزيع السكان.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- دور المرأة.
- الصحة والتعليم.
- حرية الاختيار والديمقراطية.

الفصل الثاني : التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل الثاني : التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة

أصبح من الضروري أن تسلك الجزائر طريقا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة، ولاشك أن زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة، وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، هو السبيل الأنجح للتخلص من التبعية النفطية

المبحث الأول: واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر

من أجل دراسة التنويع الإقتصادي في الجزائر لابد من دراسة مدى مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام، ومن تم حساب مؤشر التنويع الإقتصادي وفق أحد مؤشرات قياسه المشار إليها سابقا.

أولا: مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام

من خلال الجدول الموالي سنوضح نسبة القيمة المضافة لأهم القطاعات من الناتج المحلي الخام:

الجدول(01): نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الخام

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الادارات العمومية	خدمات الادارات العمومية

2010	34,9	8,5	5,1	10,5	21,6	6,2
2011	36,1	8,1	4,6	9,2	19,7	5,9
2012	34,4	8,8	4,5	9,3	19,9	6,7
2013	30	9,8	4,6	9,8	23,1	7,5
2014	27,1	10,3	4,9	10,4	24,4	158
2015	18,8	11,6	5,5	11,5	27,2	174
2016	17,3	12,2	5,6	11,8	27,6	175
2017	19,6	11,8	5,5	11,7	27,4	163
2018	22 ,4	12	5,6	11,6	26,2	148
2019	19,3	12	5,9	12,2	27,5	154

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية 2014،2015،2019

نلاحظ من خلال الجدول أن أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة

2019 - 2010، هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، خدمات الإدارات

العمومية وخدمات خارج الإدارات العمومية.

1.قطاع المحروقات: يمثل قطاع المحروقات أكبر نسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر لكن هذه النسبة شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الظروف السائدة في السوق الدولية للنفط حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام تتحدد حسب سعر السوق الدولية، إذ سجلت أكبر نسبة سنة 2012 قدرها 36.1 بالمائة من الناتج المحلي الخام وذلك بسبب إرتفاع سعر النفط الذي سجل أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 112.9 دولار النفط في للبرميل.

2.قطاع الفلاحة: يساهم قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2010 - 2019

بنسبة 10.51 بالمائة في المتوسط، وهي نسبة تعتبر ضعيفة جدا لدولة بحجم الجزائر تمتلك مؤهلات

وإمكانيات طبيعية هائلة.

3.قطاع الصناعة: تسجل الصناعة أقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام بمتوسط 18.5

بالمائة خلال الفترة 2010 - 2019 وذلك بسبب ضعف التسيير والتنظيم، وضعف القطاع الوطني

الخاص والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

4.البناء والأشغال العمومية: يساهم قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام

بنسبة مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2019 أقصى قيمة له بنسبة 12.2 بالمائة،

وتعود هذه النسبة لحجم الاستثمارات العمومية في القطاع خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها.

5.قطاع خدمات الإدارات العمومية وخارج الإدارات العمومية: يحتل قطاع الخدمات المرتبة

الثانية في نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام، خاصة الخدمات خارج الإدارات العمومية التي بنسبة 24,46% بالمائة في المتوسط خلال الفترة 2010-2019، أما خدمات الإدارات العمومية فساهمت بنسبة 12,35% بالمائة.

[1]فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق، ص22-23

المبحث الثاني: خيارات التنويع الإقتصادي في الجزائر

للجزائر إمكانيات وثروات هائلة يمكن أن تحل محل المحروقات في تنمية الإقتصاد الوطني ونموه وتنويعه وتحقيق التنمية المستدامة، ونقتصر هنا على الإمكانيات المرتبطة بقطاع الفلاحة الصناعة، السياحة، والطاقات المتجددة.

أولا: القطاع الفلاحي

تكمن أهمية القطاع الفلاحي في دوره في معالجة جملة من القضايا والإشكاليات، فهو يمكن من تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، بالإضافة لتوفير مناصب الشغل والمساهمة في تنويع بنية الإقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص أهم إمكانيات الجزائر في القطاع الفلاحي فيما يلي:

1.الإمكانيات والموارد الطبيعية: تتربع الجزائر على مساحة 2381741 كلم2، تجعل من الجزائر الأكبر من حيث المساحة على مستوى القارة الإفريقية، يمتد ساحلها على مسافة تفوق 1200كلم، وتنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب وهي إقليم الساحل الذي تتكون أراضيه من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، إقليم التل الذي يتكون من السهول الداخلية المرتفعة ويضم معظم الأراضي الصالحة للزراعة والإقليم الصحراوي الذي يمثل حوالي 80 بالمائة من مساحة الجزائر الكلية، وتمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18 % من المساحة الإجمالية للبلاد، إلا أن المساحة الزراعية المستعملة تقدر ب 8.458 مليون هكتار أي بنسبة لا تتجاوز 20 % من الأراضي الصالحة للزراعة[1].

2.الموارد المائية: إن تطور القطاع الفلاحي وتنميته مرتبط بحجم الموارد المائية الضرورية لنمو القطاع، وتنقسم الموارد المائية إلى:

الموارد المائية المطرية: تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 65 مليار متر مكعب وهو معدل ضعيف، كون الموقع الجغرافي والأقاليم المناخية تتوزع بين الإقليم المتوسطي وإقليم السهوب والإقليم الصحراوي الذي يشكل الحيز الأكبر من مساحة الجزائر تكون فيه نسبة الأمطار قليلة جدا وتكاد تكون منعدمة في بعض الأعوام، كما أن نسبة التساقط تزيد كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق إذ تتراوح كمية التساقط في الساحل الشرقي بين 60و1400 ملم / السنة[2].

المياه السطحية: وتشمل المجاري المائية المجمعة في شكل أنهار وأودية، يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج والتي تغذيها ينابيع متجددة، تقدر الموارد المائية السطحية في الجزائر بـ 12.7 مليار م3، وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا، لكن المعدل الحقيقي لإستغلال المياه السطحية في الجزائر ضعيف جدا لاسيما في الجهات الوسطى و الشرقية[3].

---

[1] الزراعة في الجزائر، متاح على الموقع https://www.algeria.croscience.bayer.com

[2] أحمد شاطرباش، منى طواهرية، **استراتيجية إدارة الموارد المائية**: رهان التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، الجزائر، 2016، ص58

[3] سميحة يونس، **آليات ترشيد الاستهلاك المائي في الجزائر رؤية اسلامية**، آفاق العلوم، العدد1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2016، ص206

المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر 7 ملايير م 3/ سنة، وهي موزعة بشكل غير متوازن بحيث: حوالي 28% منها موجودة في شمال البلاد، وتقريبا 71 % موجودةفي جنوب البلاد[1].

3.الموارد البشرية: بلغ عدد العمال في القطاع الفلاحي بالجزائر 9.6 % من إجمالي عدد العمال، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث أن نسبة العمال في القطاع في انخفاض مستمر من سنة لأخرى[2]، ويعود السبب الأساسي لهذا الإنخفاض في انتقال قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وعدم توفر التقنيات والإمكانيات المادية للفلاحين ما يدفعهم للهجرة نحو المدن[3].

4.الموارد المالية: يعتبر توفير الموارد المالية من مقومات التنمية الفلاحية، حيث تقدم مختلف القطاعات مرهون بتوفر رؤوس الأموال المخصصة لتسييريها، لذلك فإن الجزائر تخصص سنويا غلاف مالي للقطاع الفلاحي يحدد حسب الإحتياجات، بالإضافة لدور المستثمرين والفلاحين الخواص في تمويل القطاع[4]، هذا وقدر الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019 بحوالي 265 مليار دينار[5].

رغم الإمكانيات الفلاحية المتوفرة في البلاد إلا أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وذلك بسبب عدم الإستغلال الأمثل للموارد الفلاحية، تأثر القطاع بالظروف المناخية والطبيعية، هجرة العمال للقطاعات الأخرى، نقص اليد العاملة المؤهلة، قلة استخدام تقنيات الري الحديث وضعف الطاقة الإنتاجية والنوعية والجهاز التسويقي.

ثانيا: القطاع الصناعي

مرت الصناعة في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين هما:

1.مرحلة الصناعات المصنعة (1962 - 1986): في هذه الفترة كانت الدولة الجزائرية تتبنى النظام الإشتراكي، فكانت خلال هذه الفترة الدولة هي المهيمنة على القطاع الصناعي ككل وسعت لتطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي في البلاد، فقامت بالعديد من المخططات التنموية لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وقد خصص لها أكثر من 300 مليار دينار جزائري في إطار المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين، لكن وبالرغم من ذلك إلا أن النتائج

---

[1]شراف عقون وآخرون، **تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها في الجزائر-دراسة تحليلة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال للجزائر،2017، ص 300

[2]إحصائيات ، متاحة على الموقع httpsM//data.albankaldawli.org، تم التصفح يوم 2021/06/09، على الساعة 11:56

[3]خالد بن جلول وآخرون، **القطاع الزراعي في الجزائر واشكالية هجرة اليد العاملة، دراسة للأسباب والآثار والانعكاسات على الانتاج الزراي والحلول الممكنة**، الملتقى الدولى السابع في اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية ، جامعة قالمة، الجزائر، ص622

[4]وداد طالبي، **مرجع ذكره**، ص566

[5]وكالة الانباء الجزائرية، فلاحة، متاح على الموقع:p//www.aps.dzhtt، تم التصفح يوم 2021/06/09، على الساعة 11:39

المحققة كانت ضعيفة ولم ترق للمأمول، وذلك كون الصناعة كانت مرتبطة بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، كما أنها لم تتمكن من تلبية الطلب الداخلي من المواد الإستهلاكية، حتى أن نسب تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي كانت في تراجع، وبالتالي يمكن وصف التجربة الصناعية في الجزائر في ظل نظام النموذج الإشتراكي بالفاشلة.

2.مرحلة الخصخصة (1986 إلى اليوم): كانت الأزمة البترولية لسنة 1986 أهم سبب لتوجه الجزائر نحو خوصصة المؤسسات العمومية التي أثبتت فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة، فالنتائج غير المرضية للسياسات الإقتصادية التي إتبعتها الجزائر في ظل النموذج الإقتصادي الإشتراكي دفع الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات إقتصادية للتوجه نحو إقتصاد السوق بداية من سنة 1989، فقامت الحكومة الجزائرية في إطار الإصلاحات بخوصصة المؤسسات العمومية وخاصة الصناعية منها واعتمدت الجزائر بداية من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي وذلك من خلال تجسيد الاستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على إعادة تأهيل المؤسسات، تطوير الإبداع تكوين تأهيل الموارد البشرية وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

ورغم إمتلاك الجزائر لقدرات صناعية كبيرة، إلا أن النمو في القطاع يتسم بالضعف وذلك لما يختص به القطاع الصناعي من عدم استغلال القدرات الإنتاجية، مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية، ضعف نوعية المنتجات الصناعية، تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، ضعف مستوى الكفاءة والخبرة، مشاكل متعلقة بالتمويل والمواد الخام والتسويق وغياب التنظيم والتخطيط ، ضعف السياسات وغياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل القطاع وضعف التعاون تكامل بين المؤسسات الصناعية[2].

ثالثا : القطاع السياحي

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية متنوعة ما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع، تتمثل في:

1.المقومات الطبيعية: تتربع الجزائر على مساحة شاسعة تتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق الـ1200 كلم2)[3] كما تتميز الجزائر بتنوع تضاريسها التي تتابع من الشمال إلى الجنوب، ففي الشمال تتمتد سهول التل الجزائري كسهول متيجة، وهران وعنابة ثم يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية كجبال شيليا، وقمة لالا خديجة وغيرها من الجبال خاصة التي تتوفر على مقومات الجذب السياحي من غابات وثلوج وجمال

[1]أحمد ضيف وأحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14، العدد19، الجزائر، 2018، ص25

[2]انظر المرجع، وفاء رمضاني وحياة عثماني، **أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1992-201، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر، 2019، ص60**

[3]رفعت عبد الله سليمان حسين وآخرون، **تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة**، مجلة إتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد 17، العدد03، 2019، ص124

الطبيعة كجبال الشريعة، تيكجدة وتاغيلاف، التي يمكن إستغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عليها هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق على الجليد، كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعاب ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه،[1] كما أن أكبر ما تزخر به الجزائر صحراؤها التي تعتبر من أكبر الصحاري في العالم بمساحة تقدر بـ 2 مليون كلم مربع وتزخر الصحراء الجزائرية بعدة معالم أثرية ضخمة تعود إلى مختلف العصور، فهي تستوعب مالا يقل عن 200 واحة، كما تعتبر القصور من أهم مقومات السياحة الصحراوية الجزائرية، إذ تشكل سلسلة عمرانية متناسقة بيئة الصحراء التراث التاريخي الذي تعكسه بمختلف تفاصيلها، كقصر تماسين، قصور الزاوية التيجانية، كوردان الأثري[2].

2.المقومات الحضارية والتاريخية: الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد

جذوره إلى أعماق التاريخ، ومن أهم المواقع التاريخية التي تتوفر عليها الجزائر موقع الطاسيلي الذي

يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، وحي القصبة الذي يمثل إحدى

أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية ووادي ميزاب بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن

الـ 10، بالإضافة لموقع تمقاد قلعة بني حماد، جميلة، دار عزيزة، مسجد كتشاوة والجامع الكبير، التي

تعتبر من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر التي تتوفر على آثار رومانية وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين وآثار عثمانية[3].

3.المقوماتالثقافية: يشملالثراتالحضاريالثقافيللجزائررصيداهامامنالمتاحفمنها:

المتحفالوطنيسيرتابقسنطينة،متحفباردوالوطنيوالمتحفالوطنيللمجاهدوالمتحفالوطني

للفنونالجميلةبالجزائرالعاصمة،المتحفالوطنيزبانةبوهران،متحفتيمقادبباتنةومتحفوهيبون

بعنابة[4].

[1]الهذبة مناجلية، **الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة، دراسات وأبحاث، العدد 26، الجزائر، 2017، ص03

[2]مليك محمودي، صباح زروني، مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر دراسة إقليم الأهقار، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد01، الوادي، الجزائر، 2016، ص118-120

[3]الهذبة مناجلية، مرجع سبق ذكره، ص ص4،5

[4]رفعت عبد الله سليمان حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص127،128

لكنرغمالمقوماتالسياحيةالهائلةالتيتزخربهاالجزائرإلاأنالقطاعالسياحيفيالجزائر
لميحققالنتائجالمرجوة،وذلكبسببعدمالإستغلالالأمثللقدراتالسياحية،ضعفالخدماتالمرتبطةبالجودةالفندقية،ضعفدورالوكالاتالسياحيةوالأسفارفيإبرازالجزائركوجهةسياحية
جذابةونقصفيتكوينوتأهيلالمستخدمين،غيابالتنسيقبينالديوانالوطنيللسياحةوالخطوط الجوية

الجزائرية وأصحاب الفنادق،إنعدامأساليب التسويق الحديثة والفعالة وعدم وجود مواقع إلكترونية للتسويق السياحي بالإضافة لضعف الدورالإعلامي في إبرازالتراث السياحي الجزائري ضعف نوعية النقل والمواصلات وإنعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة،عدم قدرة المؤسسات السياحية على منافسة المنتوج السياحي الأجنبي ، عدم توفر الأمن في المناطق السياحية وتتجاوز 5.6 كيلو واط خاصة في الصحراء ونقص الإستثمارات والهياكل القاعدية خصوصا الموجهةللسياحةالصحراوية[1].

رابعا : إمكانات الجزائرمن الطاقات المتجددة

الجزائرمن بين الدول المرشحةللعب دورمهم في السوق الدوليةللطاقةنظرا لما تمتلكه من

مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة.

.1إمكانيات الطاقة الشمسية:تعتبرالجزائرمن البلدان الغنية بمصادرالطاقةالشمسية التي

تؤهلها لاحتلال المراتب الأولى عالميا وتمكنها من تلبية مايكف ياحتياجات العالم بأسره من الكهرباء[2]،حيث تتجاوزمدةسطوع الشمس على كامل التراب الوطني تقريبا 2000 ساعةسنوياويمكنأنتصلإلى 3900 ساعة في المرتفعات والصحراء،والطاقةا لمحصل عليهاسنويا على مساحةأفقية تبلغ 1 مترمربع،تقارب 3 كيلو واط ساعي في الشمال وتتجاوز 5,6 كيلوواط ساعي في الجنوب[3].

.2إمكانيات طاقة الرياح: طاقةالرياح هي ثاني الموارد المتجددة أهمية في الجزائر،إذتهب علي هارياح تحمل معهاالكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي [4]،فالجزائر تنقسم إلى منطق تين جغرافي تين شمال يطلعلى البحرالأبيض المتوسط يتميزبرياح معتدلةتقدربـ 6-7 م/ث

3.الطاقة الكهرومائية: يمكن تقدير الموارد المائية المتجددة بنحو 25 مليار متر مكعب منها

2/3هي عبارة عن موارد سطحية، كما يبلغ عدد السدود حاليا في الجزائر أكثر من 50 سدا وعدد

[1]أنظر المرجع:-عبد الرحمان عبد القادر وحساني بن عودة، **مكانة قطاع السياحة في الجزائر- الواقع والمأمول-**، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد2، الجزائر، 2018، ص161-163

[2]بلال نطور وصورية ديب، إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبيلة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجدةة ، العدد 3، الجزائ، 2015 ص27

[3]Ministére de lénergie et des mines,**energies nouvelles, renoivelables et maitrises de lernergie**

[4]أحمد بركات وحسان ناصف، **أهمية ودور الطاقات المتجددةدوليا**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 2، الجزائر، 2020، ص100

المواقع الملائمة لإنجاز السدود بنحو 103 موقع[1]، ورغم امتلاك الجزائر لمراكز عديدة لتوليد الطاقة

الكهرومائية إلا أن إنتاجها يرتكز في ولايتين هما جيجل وبجاية بشكل خاص، حيث تمتلك جيجل أكبر مركز وطني لتوليد الطاقة الكهرومائية، هذا وتقدر نسبة استغلال الطاقة المائية 5 بالمائة منها فقط، يستغل 3 بالمائة منها في إنتاج الكهرباء وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات المتوفرة نظرا لعدم كفاءة إنتاج الطاقة من هذا المصدر المتجدد وإنخفاض عدد محطات[2].

4.الطاقة الجيوحرارية: تمتلك أكثر من 200 مصدر حراري تتواجد في الجزء الشمالي من البلاد، حوالي 33 بالمائة من هذه المصادر تتميز بدرجات حرارة تفوق 45 درجة مئوية، كما توجد منابع ذات درجات حرارة عالية تصل إلى 118 درجة مئوية ببسكرة، وقد حدد تمركز الطاقة الجيوحرارية في ثلاث مناطق هي منطقة غيليزان ومعسكر، منطقة عين بوسيف وسيدي عيسى ومنطقة قالمة[3]، حيث يتم الحصول من خلال مصادر المياه المعدنية الحارة على أكثر من 12 متر مكعب/ ثا من الماء الساخن الذي تتراوح حرارته بين 22 و98 درجة مئوية، كما توجد بالجزائر مساحات تحتوي على مياه جوفية حارة تدعى بالطبقة المائية الألبية، تقدر درجة حرارتها المتوسطة 57 درجة مئوية.[4]

5.إمكانيات الكتلة الحيوية: تقسم إمكانيات الكتلة الحيوية إلى:

- **الإمكانيات الطاقوية من الخشب:** والتي تتمثل في الغابات الإستوائية المتمركزة في شمال البلاد وتمثل 10 بالمائة من المساحة الإجمالية، وتقدر الطاقة الإجمالية لها ب 37 ميغا طن م.ن/ السنة بقدرة إسترجاع تقدر ب 3.7 طن م.ن/السنة أي بمعدل 10 بالمائة.
- **الإمكانيات الطاقوية من نفايات المنازل والنفايات الزراعية**: القيمة الطاقوية للنفايات تقدر بـ 8.64 مليون ط.م.ن السنة، منها 2.26 مليون ط.م.ن بالنسبة لنفايات المنازل، و6.38 مليون ط.م.ن بالنسبة للنفايات الزراعية، والكميات الممكن إسترجاعها حسب الكميات المتوفرة وفق طرق تجميع النفايات الحالية تقدر ب 1.33 مليون ط.م.ن/ السنة[5].

ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية القانونية والمؤسساتية ومختلف المشاريع في

[1]Ministére de l'énergie et des mines, op.cit.

[2]محمد كداسة وعائشة كداتسة، **واقع الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد3، العدد2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص80

[3]Ministére de l'énergie et des mines, op.cit

[4]بلال نطور وصورية ديب، مرجع سبق ذكره، ص30

[5]Ministére de l'énergie et des mines, op.cit

سبيل إستغلال الإمكانيات المتوفرة من الطاقات المتجددة إلا أن القطاع لا يزال يعاني من الكثير من

النقائص ولم يرقى بعد ليكون ركيزة للإقتصاد الوطني، كون الحجم الأكبر من الإمكانيات المتاحةغير مستغلة بعد وذلك للعديد من الأسباب منها إرتفاع التكلفة الرأسمالية والإستثمار في الطاقاتالمتجددة، نقص البنى التحتية في القطاع، غياب السياسات المحفزة للإستثمار في مجال الطاقات المتجددة، إرتفاع متطلبات إنجاز الطاقات المتجددة من وسائل وتقنيات وأجهزة ذات حجم كبير، نقصالكفاءات والخبرات المتمكنة.[1]

المبحث الثالث: آليات تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

يعتمد نجاح التنويع الإقتصادي بصفة عامة على وضع نهج متوازن في التنمية ويتطلب مزيجا دقيقا، متجانسا ومتكاملا من الإصلاحات والإجراءات، بالإضافة للإستفادة من تجارب الدول الرائدة

في هذا المجال.

أولا: النقاط المستفادة من التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي

تطرقنا سابقا لبعض التجارب الدولية في مجال التنويع الإقتصادي، ويتعلق الأمر بكل من ماليزيا، النرويج والإمارات، والتي يمكن الإستفادة منها من خلال إعتماد بعض ما أخذت به هذه الدول في بناء إستراتيجياتها مع الأخذ صوب النظر الظروف والإمكانيات المتاحة في الجزائر ومن

بين أهم النقاط التي يمكن الأخذ بها ما يلي:

- ❖ إستغلال الثروات الطبيعية الموجودة بغية الحصول على إيرادات بواسطتها، ومن تم إستثمارها في مختلف القطاعات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية والتقنيات التكنولوجية، مما يكسب الدولة مرونة أكبر في مجال التصدير وجعل النظام التجاري أكثر إنفتاحا؛
- ❖ بما أن الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية هامة، فإنه من الأحسن إستغلالها في بناء إستراتيجية التنويع الإقتصادي، وذلك إنطلاقا من تنويع القاعدة الصناعية النفطية بالإعتماد على المنتجات المحلية

الإلتزام بقوانين وضوابط محددة، تؤطر كيفية إستخدام الإيرادات النفطية إستخداما أمثلا لتجنب الاثر السلبي لصدمات اسعار النفط .

[1] سمير كسيرة عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لانتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجدةة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، العدد14، الجزائر، 2015، ص165

- ❖ من الضروري عدم إهمال القطاعات غير النفطية ومحاولة إسهامها في دفع عجلة التنمية بالبلاد؛
- ❖ العمل على رفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات والهيكل الإنتاجي؛
- ❖ الإهتمام بقطاع التعليم، بهدف تكوين كفاءات لاستثمارهم محليا؛
- ❖ زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الإقتصادية والإستثمارية؛
- ❖ تشجيع الإستثمار الخاص والعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال توفير بيئة

إستثمار ملائمة؛

- ❖ الإهتمام بالقطاع المصرفي والخدمات المالية وتطويرها.

ثانيا: نموذج تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

من خلال تقييمنا للتنويع الإقتصادي في الجزائر نلاحظ أنه وبالرغم من جهود الدولة المبذولة

إلا أن الإقتصاد الجزائري لايزال يعاني من التبعية النفطية، وهذا ما أكده مؤشر أوجيف خلال الفترة

2010- 2019، الذي يبين تأثر الإقتصاد الجزائري الشديد بأسعار النفط، لذلك فمن الضروري على

الدولة وضع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الإقتصادي بناء على الإمكانيات المتاحة، مع ضرورة

التأكيد على أن تكون بنود هذه الإستراتيجية دقيقة وواضحة حتى يتم تحقيق الأهداف المسطرة

ضمنها، وفي هذا الإطار نقترح النموذج الموالي:

- **إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي:** يعتبر القطاع الفلاحي إحدى أقطاب التنمية

الإقتصادية كونه يوفر الإنتاج الغذائي ويمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة لمساهمته في زيادة الدخل الوطني، لكن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر يستدعي إعادة بعثه من جديد وذلك من خلال:

- الإستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة والمحافظة عليها؛

- الاهتمام بالتربة والحفاظ على الموارد المائية وإقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة؛
- محاربة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- تقديم التحفيزات والدعم المالي للمستثمرين والفلاحين، كتقديم مبالغ مالية لأحسن المنتجات مثلا؛ لتشجيع الأفراد على خدمة القطاع الفلاحي؛
- إقامة دورات تعليمية ومراكز تكوينية، لتنمية القدرات وتكوين كفاءات في المجال الفلاحي؛
- تشجيع الإستثمارات في القطاع الفلاحي، واستقطاب الأجنبية منها قصد الإستفادة من الخبرات والوسائل التقنية؛
- خفض تكاليف المنتجات الزراعية؛
- دعم استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الفلاحي، وتحسين ظروف عمل الفلاحين؛
- الاهتمام بخدمة التسويق والنقل والمواصلات
- تهيئة الظروف التشريعية والقانونية و المؤسساتية التي تؤطر وتنظم العمل في القطاع.

•**العمل على تطوير القطاع الصناعي:** في ظل المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر لابد من إعادة هيكلته من خلال:

- التركيز على التدريب المهني والتقني وتكوين مهارات صناعية؛
- تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته، والتركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسةفي الأسواق الخارجية؛
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية بتوفير مناخ إستثمار ملائم؛
- تشجيع ودعم الإعتماد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة؛
- تقديم حوافز للعاملين والإدارات من أجل رفع كفاءة آداء المؤسسات؛
- ضرورة الإهتمام بدراسات الجدوى الفنية والإقتصادية؛
- العمل على إعادة تأهيل المناطق الصناعية وذلك بتحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير

للمؤسسات الصناعية.

•**الإعتناء بالقطاع السياحي:** نظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة بشكل جيد، لابد من العمل على النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ليكون مخرج الجزائر من عصر التبعية النفطية، وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لقطاع السياحة واستغلاله في تحقيق التنمية المستدامة؛

- تنويع المنتج السياحي، كون الجزائر تزخر بثروات طبيعية وتاريخية وثقافية متنوعة تمكنها من

ذلك ؛

- تفعيل دور الإعلام السياحي والاعتماد على الترويج السياحي الإلكتروني؛
- تشجيع بناء الفنادق وتدعيم طاقات الإيواء السياحي ومناطق الجذب السياحي؛
- العمل على توفير بيئة جذب سياحي تتوفر على كافة المتطلبات، وبناء ثقافة مشجعة على ترويج

السياحة؛

- المحافظة على الموارد السياحية لضمان حق الأجيال القادمة في إستغلالها؛
- العمل على تحسين جودة صناعة السياحة والإستفادة من تجارب الدول المجاورة والرائدة في مجال السياحة؛
- مواكبة التطور الحاصل في حركة السياحة العالمية وتوفير الإمكانيات اللازمة لمسايرة هذا التطور وتدعيم البنى التحتية الموجهة للقطاع السياحي ؛
- تشجيع الإستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي؛
- تكوين شراكات مع الدول الرائدة في مجال السياحة بهدف إكتساب الخبرات وتحقيق التنمية

السياحية.

•**تفعيل دور الطاقات المتجددة:** كون الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة تؤهلها لتحل محل الطاقات الأحفورية الناضبة والملوثة، وقادرة أن تكون البديل الأنسب للنفط إذا ما أحسن استغلالها، وعليه نقترح الإجراءات التالية لتفعيل القطاع الطاقوي في الجزائر:

- الحد من استهلاك النفط وكفح استخدامه خصوصا في النقل؛
- تكييف الآلات والعتاد الذي يشتغل بالطاقة مع نوعية الطاقة المتجددة؛
- تشجيع المستهلكين على الإعتماد على الطاقات المتجددة، سواء الأفراد أو المؤسسات؛
- توزيع مصانع إنتاج الطاقات المتجددة ومناطق إستغلال الطاقة المتجددة، الذي من شأنه أن يقللتكلفة النقل؛
- دعم البحوث العلمية في المجال الطاقوي بهدف إيجاد طرق وأساليب أحدث في استغلال الصادر الطاقوية، وبالتالي التخفيض من التكاليف؛

- إدخال الطاقات الجديدة والمتجددة في المنظومة الدراسية، وفتح معاهد متخصصة في المجال

التقني و الإقتصادي لها، وتكوين الكفاءات التقنية والإدارية في القطاع ؛

- تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع؛
- البحث عن التوليفات المناسبة من الخيارات الطاقوية المتاحة في البلاد؛
- زيادة عدد التجارب ومحطات الطاقات المتجددة لتغطية الطلب المحلي، ومن تم تصدير الفائض

نحو الخارج.

وللوصول إلى النتائج المرغوبة يجب أن لا يقتصر العمل على كل قطاع على حدى، بل يجب

تدعيم الترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، بحيث كل قطاع يخدم القطاعات الأخرى ويكملها.

المبحث الرابع :تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية والصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد:

- **مشكل التصحر:** يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.
- **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية**: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

- **تلوث البيئة**: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة و المياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م - 2002م من 6 مليون إلى أكثر من 30،6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020.

- **تلوث الهواء :** تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب، و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة .

- **تلوث المياه** : يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته،

التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية. وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة

الوطنية للموارد المائية في الجزائر، عن نوعية المياه المستهلكة إلى 40 % منها ذات نوعية جيدة،

و45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة. و فيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

- ❖ **تكدس الديون و الفقر:** حيث تستنزف الديون التي تتكبدها الدول الدول أكثر من نصف الدخل القومي لها مما يتسبب بالفقر للشعوب.
- ❖ **انعدام عنصر الأمن و الأمان:** تعد الحروب الداخلية مع غياب الأمن و الاستقرار أمرا مستنزفا للأموال في الدول التي تعاني من سباق التسلح و الحروب الداخلية.
- ❖ **تدني مستويات الإمكانيات التقنية و الخبرات الفنية و تراجعها**: نظرا لتوجه العقول المفكرة في الدول إلى الهجرة ألى الدول المتقدمة و يعود الأمر بالسلب على خطط التنمية.
- ❖ **سوء الأوضاع الاقتصادية و تفشي البطالة بين فئات المجتمع:** إذ يساهم ذلك في إضعاف التنمية الاقتصادية.

المبحث الخامس واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي:

باعتبار أن التنمية المستدامة[1] هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة" ولتحقيقها يجب من: - تحديد الحلقات المفرغة التي تؤخر وتيرة النمو و تجعل توزيع الأصول غير عادل. التأكد

-الاستثمار في مشاريع و برامج ومبادرات تؤدي إلى إيجاد مؤسسات أفضل.

-دعم انتقال المنظمات البيئية التي تقوم بالتعليم و تطبيقه في تحسين السياسات و المشاريع.

و من خلال هذا المحور سنقوم بتوضيح برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005، ثم البرنامجالتكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005–2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014، وذلك كما يلي:

[1] البنك الدولي، تنمية مستديمة في عالم متغير (عرض عام)، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2003، ص03-01

1. -برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:

يمكن استعراض محتوى البرنامج على القطاعات ما يلي:[1]

1-1**التنمية المحلية**: الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، و قدتضمن البرنامج على الخصوص:

-إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.

-إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق و المياه و الاتصالات.

2-1تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية ب 90 مليار دينار

جزائري و الذي خصص لقطاع التربية الوطنية و قطاع التعليم العالي و البحث العلمي و التكوين المهني و الصحة و الرياضة و الثقافة.

3-1تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي: في هذا الإطار تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري و ذلك من أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر و العزلة و من أجل التهيئة العمرانية و إعادة إحياء المناطق الريفية و الهضاب العليا و الواحات.

4-1-التشغيل و الحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار

هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

5-1-الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتوائه و يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:- مكافحة الفقر و التهميش و معالجة ديون الفلاحين.-إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف و التصحر. -تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية. -حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض من العلف. -حماية الأحواض و المصبات و توسيع مناصب الشغل في الريف.

6-1-الصيد و الموارد المائية: حيث خصص له مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري و يظهر أن هذا

[1]زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص177-178

القطاع لم يحض بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة

على البحر و هذا البرنامج يهدف أساسا إلى: -إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات.

-دعم نشاطات المتعاملين و إدخال تحفيزات جبائية و جمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001 .

-

معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع و التي قدرت ب 0.2 مليار دينار جزائري.

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي نلاحظ ما يلي[1]:

-إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و تسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة.

-استثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمسة ووصل إلى مستوى 6.8% في سنة 2003.

-تراجع في معدلات البطالة من 29% سنة 2001 إلى 22% سنة 2005.

-انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار

سنة 2005.

-تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004.

2-البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009:

من أهم المحاور التي لاقت اهتماما كبيرا من هذا البرنامج و التي كانت محل تركيز الحكومة في مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الاقتصاد العالمي ما يلي:

2-1-تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني و

استكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن و ذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة

[1]زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصاديةوادارية، العدد السابع ، جوان،2010، ص205

للاستثمار و كذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

2-2-مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار.

2-3-عصرنة المنظومة المالية: من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان لزاما عصرنة النظام المصرفي و الذي يهدف أساسا إلى:

-تحسين إدارة البنوك و شركات التأمين و استكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع.

-تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي و إنعاش البورصة و تطويرها.

-تعزيز سوق رؤوس الأموال و تطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و صناديق الاستثمارات الأخرى.

2-4-تحسين إطار الاستثمار و ترقيته: و هذا من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي

و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات و تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار و الانطلاق الفعلي لما يعرف ب'

الشباك الوحيد" لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي.

2-5-تثمين الثروات الوطنية و تطويرها : و ذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية لجلب الاستثمار الوطني الخاص و كذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام

بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم...

2-6-النهوض بقطاع السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري: من خلال:

-تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.

-تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى

الشواطئ و الصحراء و السياحة الحموية.

-تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري و مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة

لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

2-7-دفع التحدي في مجال الموارد المائية: من خلال:

-إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه.

-بناء السدود و تطوير برامج حفر الآبار.

-تسيير الموارد المائية و توزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه.

-مباشرة برنامج وطني لانجاز أزيد من 33محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل للري.

2-8-تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم: من خلال تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى و الأشغال

العمومية عن طريق:

-المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق-غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.

-الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم.

-إنجاز مطارات جديدة و توسيع قدرات استيعاب مطارات داخلية.

-صيانة الموانئ وتوسيعها و تحديث شبكة السكة الحديدية و إنجاز خطوط جديدة.

2-9-الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة: من خلال إنشاء مناطق تهيئة متكاملة

وتنمية مستدامة و مضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

2-10-إطلاق برنامج مليون سكن: لتلبية الطلب على السكن بعدة صيغ منها:

-السكن الريفي الموجه إلى الفئات القاطنة بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية.

-السكن الاجتماعي الموجه لصالح الفئات المحرومة.

-البيع بالإيجار استجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل.

3-البرنامج الخماسي 2010-2014: خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد و قد شمل على شقين هما: [1]

3-1-استكمال المشاريع الكبرى الجارية: والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي قد خصص مبلغ 9700 مليار دينار جزائري والذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه.

3-2-إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص لها مبلغ 11500 مليار دينار جزائري يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد.

وعليه فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

-تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية.

-تخصيص أكثر من 30% من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

-دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تشجيع المؤسسات الاقتصادية خاصة المساعدة على خلق مناصب العمل.

-تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم.

III- آفاق التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2015-2019:

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

1-**محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019**: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **تقديم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال2001-2004**، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11و12 مارس2013، جامعة سطيف، الجزائر

262مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب% 7 مع آفاق 2019. وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي [1]:

1-1-تحسين الحكامة و ترقية الديمقراطية التشاركية: من خلال:

-ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.

-تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية.

-تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.

-تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

2-1-تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

3-1-ترقية و تحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق.

2-متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019: من أجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي.[2]

1-2-تطوير النشاطات الفلاحية: من خلال:

-الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة و غير المثمرة.

-توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار و خلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا و الجنوب.

-مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية و منتجات تربية المائيات من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و رفع قدراتها.

2-2-عصرنة المنظومة المصرفية و المالية: من خلال:

Plan du travail du gouvernement**, pour la mise en ouvre du programme du président de la république,** mai 2014,^p3

[2]Le portail du premier mnistére algérien, http ;//premier- ministre.gov.dz/, date de cpnsultation 26/07/2017

-تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.

-تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك.

-تقليص أجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات.

2-3-توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: من خلال:

-ترقية الإنتاج الوطني وحمايته و تحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.

-دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.

-إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

-تعزيزالنشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.

2-4-تسييرالمنشآت القاعدية وتوسيعها: وذلك ب:

- مواصلة توسيع شبكةالسكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.

-توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجازالطريق السيارللهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة ب الطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.

-تطويرشبكةالطرقمنخلالإنجازخطوطجديدةوعملياتازدواجيةلبعضالطرقوعصرنتها.

-تجسيدالخياراتالكبرىلتهيئةالإقليممنخلالإنجاز 2000 كلممنالطرقالجديدةفيمناطق الجنوبوالهضاب.

خـــــاتمة

الخاتمة:

في إطارمجهودات التنمية المستدامة لقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة والتي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين خصوصا محاربة الفقر ،التحكم في النمو الديمغرافي،الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية.

ومن خلال كلماسبق توصلناإلى مجموعة مقترحات نذكرمنهاعلى الخصوص:

-تبني إستراتيجية وطنية للتنميةالمستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات.

-يتعين تعزيز دورالمجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية إلى جانب الحكم بالعدل في القضاياالبيئية ولذايتعين علىالحكومات أنتهيئ الظروف التي تيسرعلى جميع قطاعات المجتمع أنتعرب عن رأيها وأنتؤدي دوراًفعالاً في تهيئةمصيرمستدام.

-محاولة إدخال البعدالبيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية .

الاهتمام بالبحث والتطوير واعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةلتبني مفهومى التنمية المستدامة.

-تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتمادعلى القطاع السياحي والقطاع الفلاحي باعتبار الجزائر تمتلك فيه ماقدرات تنافسيةضخمة.

تحسين فرص كسب الرزق عن طريق برامج التنميةالريفية والبرامج الاجتماعية والفرص الاستثمارية.

-تطويرالسوق المالية عن طريق الإصلاح المالي والمصرفي وتحديث وعصرنةالجهازالمصرفي.

التركيزعلى حقوق الأجيال القادمة وعدم المساس بنصيبها من الثروات عن طريق تحديد طرق إدارة الموارد‌الطبيعية.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب: بالعربية

-نهى الخطيب،اقتصاديات البيئةوالتنمية،مركز دراساتواستشراف الادارات.

-عثمان محمدغنيم وماجدأوزنط

-محمد مصطفى الأسعد،رسالةالجامعة في الألف الثالث

-د. صابري ناصرالعجمي،الأبعادالبيئية للتنمية.

-اسماعيل شعباني مقدمة في اقتصادالتنمية.

- محمد حامد دويدارأصول علم الاقتصادالسياسي.

- سمير خيري مرسي، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي

- جمعون نوال، دور التمويل المصغر في التنمية الاقتصادية

-خيابةعبدالله التنميةالشاملةالمستدامةالمباد ئ والتنفيذ

- مؤيدعبدالله حامد،البيئة والاتفاقيات الدولية.

بالفرنسية:

Beat burgenmier : economie de developpment

ريهيوند ريشنجاج سيلفن أوخر التنمية صفر ترجمة سهام شريف

Taladidia thombianna : economie de l'environement et resources
Michel bassend . mitrotation crise ecologique etdeveleppoment

دوجون بيليس وستيف سميث عولمة السياسة العالمية

دوجلاس موستيث مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بهاء شهين

Plan du travail du gouvernement, pour la mise en ouvre du programme du président de la république, mai 2014,^p3

الأطروحات والمذكرات العلمية:

-مزريق عاشور الادارة البيئية ودورها الفعال في خلق الانتاج و تحقيق التنمية المستدامة

- فاطمة أحمد الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وآثارها على صادرات أوبات

-رياض ربعي موارد الطاقة والتنمية المستدامة

-سميحة يونس آلياتترشيد الاستغلال المالي في الجزائري

زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ،

رياض ربعي، موارد الطاقة والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،

نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير

المؤتمرات والملتقيات العلمية

-تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك الامم المتحدة

-برنامج الامم المتحدة الالماني تقرير التنمية البشرية لعام 1994

-centre for environnment sustaionable developement

- شلابي عمار ، طيار أحسن اشكالية البيئة المستدامة في الاقتصاد الجزائري ملتقى

-أحمد شلطرباش ومنى طواهرية، استرتيجية ادارة الموارد المائية رهان التنمية المستدامة في الجزائر

-خالد جلول النظام الزراعي في الجزائر.

مواقع الانترنت الرسمية:

الزراعة في جزائر متاح على موقع

www.ecwa.org.ib/arabic/divisions/sdpd/main.asp

htpps:// www.algeria.ecroance.loyer.com

https://www.algeria.croscience.bayer.com

احصايات البنك الدولي متاحة على الموقع

https://adu albaankal dwh.org

Le portail du premier mnistére algérien, http ;//premier- ministre.gov.dz/,

Ministére de l’énergie et des mines

httpsM//data.albankaldawli.org

المجلات والملتقيات العلمية:

-شراف عقون وآخرون تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها في الجزائر.

_احمد ضيف وأحمد عزوز واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

-رفعت عبد الله سليمان حسن وآخرون تنمية السياحة الجزائرية.

-الهذبة مناجلية الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر.

-مليك محمودي وصباح زروني. مقومات السياحة الصحراوية. مجلة التنمية الاقتصادية.

-عبد الرحمان عبد القادر وحسان بن عودة مكانة قطاع السياحة في الجزائر

ناجية صالحي، فتيحة مخناش، تقديم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال2001-2004، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11و12 مارس2013، جامعة سطيف، الجزائر

زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصاديةوادارية، العدد السابع ، جوان،2010، ص205

1 البنك الدولي، تنمية مستديمة في عالم متغير (عرض عام)، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2003، ص03-01

سمير كسيرة عادل مستوي، الاتجاهات الحالية لانتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجدةة في الجزائر-رؤية تحليلية آنية ومستقبلية-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، العدد14، الجزائر، 2015، ص165

محمد كداسة وعائشة كداتسة، واقع الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد3، العدد2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص80

أحمد شاطرباش، منى طواهرية، استراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة